الجمعية العامة

A/45/7/Add.8
5 December 1990
ARABIC

الدورة الخامسة والأربعون
البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١

التقديرات المنقحة الناجمة عن قرارات
المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه
العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٠

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٩٠
الذي يتطلب اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة

التقرير التاسع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/C.5/45/31) عن التقديرات المنقحة الناجمة عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٠ ، بما في ذلك قرار المجلس ٧٢/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الذي يتطلب اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة . واجتمعت اللجنة ، أثناء نظرها في التقرير الألف الذكر ، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية .

٢ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام أن الاحتياجات الإضافية المقدره الناشئة عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وقراري المجلس ٧١/١٩٩٠ و ٧٥/١٩٩٠ المؤرخين في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، تبلغ ٦٥٦ ٢٠٠ دولار لعام ١٩٩١ ، منها مبلغ ٦٢٢ ٢٠٠ دولار يتعلق بالأنشطة المستمدة من ولايات تشريعية لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، على النحو التالي :

<u>دولار</u>
٢١ ٠٠٠	الباب ٨
٣٦١ ٢٠٠	الباب ٩
٢٤٠ ٠٠٠	الباب ١٢
<hr/>
<u>٦٢٢ ٢٠٠</u>	المجموع

الباب ٨ - الأنشطة المتعلقة بقضايا
التنمية الاجتماعية العالمية

٢ - لم يمدى اللجنة أي اعتراض على الأنشطة المقترحة المتعلقة بقضايا التنمية الاجتماعية العالمية في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٠ بشأن حالة المرأة الفلسطينية ، وتوصي بالموافقة على التقدير البالغ ٢١ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٨ لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية

٤ - تشير اللجنة إلى أن الأنشطة المقترحة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧١/١٩٩٠ ، كما ورد وصفها في الفقرات من ٨ إلى ١٢ من تقرير الأمين العام (A/C.5/45/31) ، قد شرعت فيها لجنة الشركات عبر الوطنية في دورتها الخامسة عشرة المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٩ (E/1989/28/Rev.1) .

٥ - وترى اللجنة أن تقرير الأمين العام لا يبين بوضوح كيفية ارتباط الأنشطة المغفوضة من جانب لجنة الشركات عبر الوطنية بأعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ولا مدى اتساق هذه الأنشطة مع المبادئ التوجيهية التي وصفها الجمعية العامة في الجزء الأول من قرارها ٢٢٨/٤٤ (الفقرة ١٠) وتميزها لأهداف العملية التحضيرية .

٦ - ولذلك توصي اللجنة بأن تستعرض بعناية أنشطة المركز المعني بالشركات عبر الوطنية الوارد وصفها في تقرير الأمين العام ، مع مراعاة ولاية برنامج الأمم المتحدة

للبيئة واللجنة التحضيرية للمؤتمر ، من أجل تلافي أي ازدواج ممكن وزيادة فعالية الإعداد للمؤتمر من حيث التكاليف . وعليه ، توصي اللجنة بتقدير لمبلغ إضافي هو ١٨٠ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٩ .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧ - تشير اللجنة ، كما جاء في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام ، إلى أن المجلس طلب إلى الأمين العام في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٥/١٩٩٠ أن يتيح لأمين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الموارد المالية اللازمة لجمع المعلومات المستكملة عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وليس لدى اللجنة أي اعتراض على التقدير ذي الصلة البالغ ٢٤٠ ٠٠٠ دولار تحت الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية .

صندوق الطوارئ

٨ - تلاحظ اللجنة من الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام أنه لم يُوافق في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ على أي اعتماد للاضطلاع بالأنشطة المبينة في الفقرات من ٢ إلى ٧ أعلاه بمبلغ ٦٢٢ ٢٠٠ دولار ، وأنه سيُقدم إلى الجمعية العامة بيان موحد بجميع الأنشطة التي تتوفر فيها شروط الحصول على موارد من صندوق الطوارئ ، وذلك قرب نهاية الدورة الحالية .

٩ - وتلاحظ اللجنة أنه لم ترد في تقرير الأمين العام أي بدائل مثل تعديل أو تأجيل أنشطة برنامجية محددة إلى فترة السنتين القادمة في حالة تعذر استيعاب الأنشطة الجديدة المطلوبة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأنفة الذكر من صندوق الطوارئ . وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة إلى ملاحظاتها الواردة في تقريرها لعام ١٩٨٩ :

"تشدد اللجنة بقوة على ضرورة ألا تتخلى الأمانة العامة ، لدى إعداد بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات والمقررات ، عن مسؤوليتها في أن تقدم مؤشرات دقيقة للبدائل ، كي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية المعنية ، في حالة تجاوز مجموع النفقات الإضافية المقترحة للموارد المتاحة في إطار صندوق الطوارئ" (١) .

١٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية ، رهنا بملاحظاتنا ومع مراعاة الفقرة ٦ أعلاه ، بتقدير للاحتياجات الاضافية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ يبلغ مجموعها ٤٥١ ٠٠٠ دولار ، وتمضى إلى ثلاثة قرارات اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الاولى والثانية لعام ١٩٩٠ . وعليه ، توصي اللجنة ، في هذه المرحلة ، بأن تحيط اللجنة الخامسة علما بالتقدير الوارد اعلاه ، على ان يكون مفهوما ان ما قد يطلبه الأمين العام من اعتمادات اضافية سيكون في سياق بيان موحد يُقدم إلى الجمعية العامة قرب نهاية دورتها الحالية وفقا للفقرتين ٥ و ٦ من الفرع جيم من مرفق قرار الجمعية ٢١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٩٠ الذي يتطلب
اتخاذ اجراء من جانب الجمعية العامة

١١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة ، في قراره ٧٢/١٩٩٠ ، أن توافق على سبيل الاستعجال ، على إدراج أربع وظائف رئيسية للمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين المعهد من الاضطلاع ببرنامج عمله المعتمد واختصاصاته المقررة بمدة مستمرة ودائمة على النحو المنصوص عليه في نظامه الاساسي .

١٢ - وتلاحظ اللجنة أن المعهد يُمول ، بموجب نظامه الاساسي ، بمساهمات منوية من الدول الافريقية ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد أبلغت اللجنة بأن ميزانية المعهد لعام ١٩٩٠ تبلغ ٣٠٠ ٥٦٤ دولار وأنه ينبغي تمويلها على النحو التالي :

دولار

٧٢٥ ٣٠٠

مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٨٧ ٠٠٠

المساهمات المقررة للبلدان الافريقية

٢٤٢ ٠٠٠

المناديق الاستثمارية للجنة الاقتصادية لافريقيا

والايرادات المتنوعة

١ ٥٦٤ ٣٠٠

المجموع

ووفقا للمعلومات التي تلقتها اللجنة ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو وحده الذي سدد مساهمته بالكامل . وتبلغ الإيرادات الآتية من الحكومات ٦٨٠ ٢٥٦ دولاراً ، ولكن ينبغي النظر إلى ذلك بالقياس إلى مجموع تجميعي من الاتصبة المقررة لعام ١٩٩٠ والمساهمات المتأخرة (١٩٧٦ - ١٩٨٩) يبلغ (٨٤١ ٨٥٢ ٩ دولاراً . وأبلغت اللجنة كذلك بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو بمرمد إعادة النظر في دعمه المؤسسي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وقد يقرر عدم تقديم دعم إلا في شكل بحش/ مشاورات .

١٣ - ومن المقترح في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقرير الأمين العام (A/C.5/45/31) إدراج الوظائف الأربع لمدير المعهد (مد - ١) ، ورئيس الشؤون الإدارية والمالية (ف - ٥) ، واثنين من كبار المحاضرين (كل منهما بالرتبة ف - ٤) ، في الميزانية العادية . وهذا يؤدي إلى احتياجات إضافية لعام ١٩٩١ تبلغ ٢٠٠ ٢٩٢ دولار تحت الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام أنه "لا يمكن تحديد أي وظائف تحت الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ يمكن نقلها إلى المعهد إذا ما قررت الجمعية إدراج الوظائف الأربع في الميزانية العادية .

١٤ - وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء استمرار النقص الكبير في الأموال بالنسبة للمعهد وإزاء حالته المالية الراهنة . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة أن عدداً من الدول الأفريقية تواجه صعوبات كبيرة في تقديم مساهماتها المقررة إلى المعهد أثناء الحالة الاقتصادية الحرجة الراهنة في أفريقيا . وتلاحظ اللجنة أن المعهد هو المؤسسة الإقليمية الوحيدة القادرة على تقديم خدمات التدريب والبحث إلى جميع الدول الأعضاء في اللجنة في مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط . ونظراً إلى دور المعهد في تدريب المخططين والإحصائيين الإنمائيين في أفريقيا ، وحاجات الحكومات الأفريقية المستمرة والمتزايدة إلى خدمات المعهد في ميادين التدريب ، والبحث ، والخدمات الاستشارية ، تعتقد اللجنة أن هناك حاجة ملحة إلى ضمان استمرار عمل المعهد من خلال الدعم والتمويل المؤسسيين . ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبحث مدير البرنامج على تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٩٠ تنفيذاً كاملاً ، على النحو التالي :

(١) أن يقدم دعمه الكامل لبرنامج التدريب القصير الأجل للمعهد ولانشطته البحثية والاستشارية ؛

(ب) وأن يواصل دعمه لانشطة المعهد في عام ١٩٩٠ وما بعده .

وتوصي اللجنة كذلك بأن تقدم في هذه الاثناء ، كتدبير مؤقت ، إعانة في إطار الباب ١٢ من الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ بمبلغ ٣٩٢ ٢٠٠ دولار لتمويل الوظائف الأربع للمعهد . وقد تود الجمعية العامة ، أيضا أن تطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ طلبها إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ٧ ألف (A/44/7/Add.1 إلى Add.8) ، A/44/7/Add.1 ، الفقرة ١٠ .